

## المحور الخامس: المعايير الدولية للتدقيق

إن محاولات وضع معايير دولية سواء معايير محاسبية أو معايير لتدقيق الحسابات، كانت استجابة للنمو السريع لأسواق المال العالمية واتساع نطاق التجارة الدولية وتعظيم الدور الاقتصادي للشركات الدولية متعددة الجنسيات الذي انعكس على حجم ونوعية الدور الذي ينبغي أن تلعبه المهنة في تنظيم الحياة الاقتصادية والوفاء بتوقعات رجال الأعمال وكافة القطاعات الاقتصادية من هذه المهنة. وكانت محاولات وضع معايير موحدة دولية قد بدأت مع بداية القرن العشرين حيث عقد أول مؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1904 وتوالى منذ ذلك عقد العديد من المؤتمرات بهذا الشأن. وخلال الفترة التاريخية الممتدة من عام 1917م إلى غاية عام 1940م تميزت مهنة تدقيق الحسابات بالتركيز على إجراءات تدقيق الحسابات التفصيلية المكتوبة وكان للمهنة خلال هذه الفترة معايير أداء التي كان كل ممتهن يطبقها حسب تقديره الشخصي. وقد كان الدافع الأساسي لوضع معايير تدقيق الحسابات هو الدعاوي المتزايدة التي كان يرفعها المتضررون على المدققين منذ أزمة الكساد العالمي خلال الثلاثينات من القرن العشرين. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الدراسات والأبحاث المختلفة في مجال تدقيق الحسابات وتقديم الاقتراحات الخاصة بمعايير متفق عليها للأداء المهني، وكان السبق في هذا المجال للجنة إجراءات تدقيق الحسابات بمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي. فقد أصدر في عام 1947م كتابا بعنوان (توصية مقترحة لمعايير أداء مهنة تدقيق الحسابات - مقرها العام المتفق عليه، ومجالها) وقد اعتمد أعضاء المجمع هذه المقترحات عام 1948م، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هناك معايير لمهنة تدقيق الحسابات متفق عليها. وفي عام 1954م أصدرت اللجنة معايير الأداء المتعارف عليها لمهنة تدقيق الحسابات، كم فرقت تلك اللجنة بين معايير تدقيق الحسابات وإجراءاتها، وقد طبقت تلك المعايير آنذاك على قطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واعتبرت المصدر الأساسي الذي اعتمدت عليه مهنة تدقيق الحسابات في معظم دول العالم الحر، كما حظيت بقبول عام على المستوى العالمي خلال تلك الفترة وأصبحت متعارف عليها بين أعضاء المهنة نظرا لتناولها المفاهيم الأساسية التي تحكم الأداء المهني. وقد تعرضت تلك المعايير للعديد من الدراسات والأبحاث الفردية والجماعية والتي كانت تهدف في معظمها إلى تطويرها حتى يمكن التغلب على مشاكل التطبيق. فقد كانت مهنة تدقيق الحسابات تعتمد على المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICA) لمدة تزيد عن ربع قرن من الزمن.

وفي عام 1977م تم إنشاء الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بالاتفاق بين ثلاث وستين منظمة تمثل تسعة وأربعين قطرا، وقد ضمت لجنة تدقيق الحسابات الدولية المنبثقة عن الاتحاد ممثلين عن: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، استراليا، هولندا، الهند، الفلبين، اليابان، المكسيك. وقد بلغ عدد الأقطار الأعضاء بالإتحاد ما يزيد عن مائة منظمة مهنية محاسبية من حوالي ثمانين دولة منها سبع منظمات عربية تتمتع بعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وكل الجهود التي قامت بها هذه المنظمات وأعضائها توجت بمجموعة من المعايير (المعايير الدولية

للتدقيق ) والمتمثلة فيما يلي:

- أمور تمهيدية 100-199

- المسؤوليات 200 - 299

- التخطيط 300-399

- الرقابة الداخلية 400-499

- أدلة الإثبات 500-599

- الاستفادة من عمل الآخرين 600 - 699

- استنتاجات التدقيق وإصدار التقارير 700 - 799

- مجالات متخصصة 800 - 899

- الخدمات ذات العلاقة 900 - 999

- البيانات الدولية لمهنة التدقيق 1000 - 1100

ويجب التفريق بين معايير الأداء المهني للتدقيق والمعايير الدولية للتدقيق ، كما أن كل معيار دولي للتدقيق مذكور أعلا يتضمن مجموعة من المعايير الفرعية. وهذه المعايير المذكورة لا تبقى ثابتة بل قابلة للتغيير كلما حدثت تغيرات في المحيط المحاسبي ومحيط التدقيق المحاسبي.